طولها العادة كما مر فلا يوثر دخول دونها وان لم يبق من الذكر غيره وفي الثاني قدر المعتدلة في غيره انتهى ويعتبر من ذكر البهيمة قدر يكون نسبته اليه كنسبة ذكر معتدل لذكر الادمي المعتدل اليه ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر البهيمة لم يساو ذكر المعتدل ولو ثنى فاقد الحشفة ذكره وادخل قدرها اثرا او واحدها فلا كما لو ادخل بعضها وهل فقد بعضها كالكل في اعتبار قدر الذاهبة منها لانه اذا عتبر قدر كلها الذاهب فاولى بعضها او يقال الموجب تغيب كلها وقد رها فلا يتبعض من الموجود والمفقود وعليه فلا يوثر ايلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وهل يفرق في البعض بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول اولا كما يقتضيه اطلاقهم ويلزم من عدم الفرق وعدم اعتبار قدر البعض الذاهب ان الحشفة لو شقت نصفين او الذكر لاغسل بتغيب احد الشقين وفي ذكر اضطراب للمتاخرين لعل سببه تعارض المدرك واطلاقهم المشار اليهما والذي يتجه مدركا ان بعض الحشفة طولا كان ذا او عرضا تقدر من بافي الذكر وان بعضها لا شيء فيه وان الذكر المشقوق ان ادخل منه قدر الذاهب منها اثرا والا فلا وان وجد في الشق الاخر لان الشق صيرهما كذكرين مستقلين واطلاقهم ان كلا منهما لا يسمى ذكرا ممنوع بتصريحهم بان ما بقي من قدر الحشفة يسمى ذكرا ولو بعد القطع فكذا كل من الشقين الباقي منه قدر ما فقد من الحشفة ويؤيده قول المجموع ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الاحكام انتهى فافهم قوله وحده انه لابد ان ينضم لذلك البعض قدر الذاهب من الباقي فرجا واضحا قبلا

المشقوق

قبلا او دبرا اي ما لا يجب غسله منهما ولو لميت وبهيمة كسمكة وجنية ان تحقق كعلمه على الاوجه فيهما وان كان ناسيا او مكرها وعلى الذكر خرقة حشفة غليظة بل او في قصبة لانها في معنى غلظ الخرقة جدا اما الختى المشكل فلا غسل عليه بايلاجه ولا على غيره بالايلاج في قبله الا ان تحقق بان اولج في غيره وهو اولج غيره فيه لانه حينئذ جامع او جومع والذكر الزايد ان نقص مسه وجب الغسل على كل بايلاجه والا فلا ولو اولج ختى في دبر رجل تخير كل منهما بين الوضوء والغسل ولو كان له ذكران يبول بهما فاولج احدهما وجب الغسل وكذا ان بال باحدهما فقط وسامته الاخر والا فبالبايل فقط وقد مر هذا في النواقض عن م ر واعاده هنا فتبعناه ويخرج مني الى ظاهر الحشفة وفرج البكر او الى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميها وهو بشديد الياء وتخفيف من مني صب اي مني الشخص نفسه ولو بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون ظاهرا موجبا للغسل ان وجد فيه بعض الخواص الاتية ليخرج به مني غيره اول مرة ليخرج به ما لو استدخله ثم خرج اي ولم تنقض بذلك شهوتها كما قيد به الشيخ كما لو وطئت في قبلها ولم تنقض لها شهوة لانها لا مني لها او خالط بالخارج اما اذا انقضت شهوتها فيهما فيجب الغسل لان الغالب على الظن ح اختلاط منيها بمنيه فهو اعتبار للمظنة كالنوم للنقض وسواء خرج بنظر ام بفكر ام احتلام ام غيرها والمراة في ذلك كالرجل لقوله صلى الله عليه وسلم المكلا وقد سئل الحلي المراة تغتسل اذا احتلمت قال نعم اذا رات الماء من طريقه المعتاد ولو لمرض وكسلس منى قبل مشكل وغيره كدبر وثقبة قياسا على المعتاد ان استحكم بان لم يخرج لمرض

ومن ثم

Copyright Imam Ghazali University